

برلماني نسائي يشيد بالمغرب ويقول إنه ينتج 160 ألف سيارة دون ملوثات

الحوض المتوسطي..

دعوة إلى إدماج السياسيين في مكافحة التلوث البحري



برلمانيون وخبراء مغاربة وأجانب في صورة جماعية بأثينا (خاص)

العمل الاستراتيجي للحد من تلوث البحر والمنطقة الساحلية من مصادر برية، وبرنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي لمنطقة المتوسط وتعزيز سلامة الأنشطة البحرية والنهوض بمرافعاتها للبيئة البحرية المتوسطة وكذا حماية الموائل البحرية والساحلية والأنواع المهددة. وشدد الدكتور محمد الفتوح، نائب رئيس شبكة المعلومات المتوسطة، على وجوب انخراط الجميع في رهان السلم والشراكة والعلم وبت المعرفة بجد بين البرلمانيين ورجال الإعلام والمجتمع المدني لصياغة رأي عام محلي وإقليمي متوسطي واعى ملتف حول بحر موحد نقاسم موارده.

وناشد الدكتور الفتوح برلماني الحوض المتوسطي، خلال زيارة مجاملة للمشاركين للبرلمان اليوناني، بتعميق البحث العلمي في المجال وإدماجه في مختلف المماريات المتناولة عبر شراكات تفاعلية بين المجتمع المدني والسياسيين والجامعات.

المغرب والطاقات المتجددة

تناول نائب رئيس مجلس النواب المغربي محمد عبو مشروع المغرب العملاق للطاقات المتجددة، الذي يروم إنتاج 42 في المائة من الحاجيات من الطاقة في أفق 2020 وتحدث عن خطورة نفايات الزيتون «المرجان» في حين أشار الدكتور رجدي، عن العدالة والتنمية، على دور المغرب في المحافظة على البيئة وذكر بالورش الوطني الذي شهده المغرب والمتمثل في الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة إذ سيتم تنزيل مقتضيات قانونية لتطبيقه.

والج ضرورية التدخل لوقف التدهور الذي يعرفه حوض المتوسط، حيث إن المنطقة تتميز بموروث طبيعي استثنائي حيث إن 50 في المائة من التنوع البيولوجي النباتي مستوطن بالمنطقة ولا يوجد مثيله في مناطق العالم أي أن انقراضه سيكون مهول جدا إذا لم يتجه المعنويون والمتدخلون بنهج رؤية واضحة تحدد الأسباب والمسببات وتعلن رفع التحدي وفق استراتيجية ملائمة لإيجاد الحل حسب أهداف واضحة المعالم وأقعية وموضوعية، وكذا توفير موارد بشرية تتوفر على الكفاءة والمهارة المناسبة ثم مادية ولوجستية ضرورية، فضلا عن ضمان المراقبة والتتبع لصيانة وضمان استمرار هذا المرفق، ثم إيجاد صلة وصل بين القطيعة بين السياسة والبحث العلمي، وبالتالي بين البرلمانيين والباحثين في المجال البيئي.

وأشار الدكتور رجدي إلى دور المغرب في المحافظة على البيئة، والعديد من القوانين ذات الصلة بالموضوع التي صادق عليها البرلمان المغربي، وذكر بالأوراش الكبرى، التي في طور الإنجاز من قبيل محطة الطاقة الشمسية وكذا بالورش الوطني الذي شهده المغرب والمتمثل في الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة إذ سيتم تنزيل مقتضيات قانونية لتطبيقه.

وشهدت هذه الورشة مشاركة قوية لوفد مغربي يتشكل من برلمانيين والمجتمع المدني وإعلاميين، نشطوا الملتقى بتدخلات علمية دقيقة وعكسوا المشهد البيئي المغربي والحركية الدؤوبة التي يعرفها المغرب، حيث أشار كل من الفاعل الجمعي محمد فتوح والإعلامية زهور حميش وكذا نخبة البرلمانيين المشاركين من قبيل موح رجدي، محمد عبو، عادل شكيليطو، ومحمد عامر، إلى مختلف الإشكالات المرتبطة بقضايا تلوث حوض المتوسط والمساعي المبذولة من موقع المغرب على مستوى تعزيز ترسانته القانونية وإصلاح منظومته البيئية في مختلف المجالات.

والمنظمات غير الحكومية وجميع المعنيين لاستيعاب أجود للتحديات والمشاكل البيئية في المنطقة. ومن جهتها، استعرضت فيرجني هارت أوجه الشراكة الاستراتيجية للنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة بالبحر الأبيض المتوسط لمعالجة المسائل ذات الأولوية من أجل بحر نظيف وتنمية مستدامة في المناطق الساحلية ومن خلال استراتيجيتين وخطتي عمل تتمثلان في برنامج

بلدان المنطقة. وأضافت الإعلامية حميش أن الفرصة مواتية لتنمية قدرات جميع الإعلاميين العاملين في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كي تغطي بكفاءة قضايا البيئة بالمنطقة في سياق تأمين تدفق المعلومات والتأزر في ما بين البرلمانيين والمنظمات غير الحكومية والصحافيين من أجل تعزيز التنمية المستدامة وحسب مختلف الأدوار والفتات المستهدفة، مبرزة أهمية اشتغال الإعلاميين جنبا إلى جنب مع البرلمانيين

المواطنين وتوعيتهم في مجال استخدام إدارة النفايات ونادى شيناس إلى عدم تنظيف السفن وإلقاء مقذوفاتها الملوثة وكذا تحريم التخلص من النفايات الصناعية بعرض البحر المتوسط عبر تطبيق الاتفاقيات الدولية وطلب بإنشاء حدائق بحرية بين المغرب والجزائر وإسبانيا. وذكر شيناس بضرورة التعاون الاقتصادي من أجل منطقة المتوسط وساق مقال مشروع صناعة السيارات بالمغرب الذي ينتج 160 ألف سيارة دون ملوثات، صفر في المائة من انبعاثات الملوثة، معلنا عن إطلاق يوم مخصص لحماية البحر الأبيض المتوسط في عام 2013. سيتم فيه التركيز على جمع النفايات وتوعية المدارس والمصانع الصغيرة.

من جهتها، أكدت ماريا لوبيزا سيلفا مجياس، منسقة خطة العمل من أجل المتوسط (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، على وجوب تكاتف جهود 21 دولة محيطية بالبحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي لرفع التحديات المرتبطة بالتلوث البيئي، وفق خطة عمل من أجل المتوسط وتبعاً لمفاهيم أساسية توجه العمل المنشود، وهو أن البحر الأبيض المتوسط مساحة واسعة شبه مغلقة تقتضي برامج متكاملة وغير منفردة ثم اعتبار كون البيئة والتنمية متلازمين، كما أن النظام الإيكولوجي الصحي يتطلب إدارة الأنشطة البشرية ثم التحفيز لاتخاذ القرارات مع الأطراف المعنية، كمبادرة حديثة لإطلاق حماية الأنظمة البحرية في المتوسط، من أجل استهلاك أكثر استدامة، والحد من التلوث البحري وحماية التنوع البيولوجي بالمنطقة، ودعت سيلفا مجياس إلى إطلاق شبكة صلبة من المؤسسات المعنية في حوض المتوسط عبر مشروع إقليمي لإدارة التلوث البحري على أساس منهجية دقيقة لمباشرة إشكالية ما يناهز 100 بؤرة ساخنة من التلوث مقابل التحديات المرتبطة بإدارة السواحل ومعدل نمو الوحدة السكنية المتزايد على طول المناطق الساحلية.

واستعرضت سيلفا مجياس الإنجازات التي حققتها اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث خلال 25 سنة في مجال المحافظة على الملكية ومشاركة الأطراف المعنية واعتماد نظام قانوني وفق ثلاثة بروتوكولات بشأن المصادر البرية للتلوث بالاتزامن مع اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط العمل (اتفاقية برشلونة). واستعرضت نرمن وفاء، عن الجامعة العربية، الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي، من خلال الاستراتيجيات وخطط العمل بالجامعة العربية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، كما ذكرت بما جرى تداوله في قمة «ريو 20»، حول الاقتصاد الأخضر،

إذ أن للعالم الآن رؤية واضحة للمضي قدما في العنصر الاقتصادي للتنمية المستدامة، مراعي الإكراهات المناخية والضغط المفرط للأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية، موضية بوجوب تعزيز أوجه التأزر بين الاتفاقيات البيئية وكذا تقوية التنظيم ودعم البرامج التديرية كإداة قوية لزيادة الوعي البيئي.

دور الصحافة

من زاوية إعلامية، تحدثت الصحفية زهور حميش عن دور الإعلام في مواكبة البرامج المعتمدة والدفع باتجاه تحقيق الأهداف المنشودة، والدور الحاسم الذي تلعبه في تنوير الرأي العام وتوعيته بقضايا بيئية، مذكرة بدائرة إعلامي البحر المتوسط للبيئة والتنمية المستدامة التي جرى إنشاؤها في عام 2002 في أفق المشاركة بفعالية أكبر في القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط خاصة قضية المياه، كونها تحظى بالأولوية في جميع

يتميز الحوض المتوسطي بتنوع بيولوجي فريد يعد من أغنى البحار في العالم، تعيش فيه 7.5 في المائة من مجموع الأنواع الحيوانية و18 في المائة من كل النباتات البحرية، رغم أنه يغطي فحسب 0.7 في المائة من المساحة الإجمالية للمحيطات. وتضم نباتات وحيوانات المتوسط أنواعا من المناطق المعتدلة وشبه الاستوائية على حد سواء، علما بأن نسبة 30 في المائة منها هي من الأنواع المستوطنة. وتشكل مياه المتوسط نقطة التقاء سواحل بلدان في أوروبا، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، ولهذا فإن الإقليم معقد من الزوايا السياسية والاقتصادية والجغرافية، وفريد ومتنوع من الزاوية البيئية. من هنا تبرز أهمية إدماج ذوي القرار السياسي التشريعي أي برلمانيي الضفتين في جل الرهانات والمساعي الرامية إلى مكافحة التلوث البحري ومشاركتهم في صياغة سياسات بيئية إقليمية، عبر تعزيز قدراتهم ودمجهم في عمق الإشكالات لالتماس الحلول اللازمة.

أثينا - محمد التفراوتي

محمد عامر نائبا لرئيس حلقة البرلمانيين المتوسطيين

انتخب محمد عامر، الوزير السابق المنتدب المكلف بالجالية المغربية بالخارج، نائبا ثانيا لرئيسة حلقة البرلمانيين المتوسطيين من أجل التنمية المستدامة بصفته نائبا برلمانيا، على هامش الورشة. وطالب محمد عامر لدى تدخله بالبرلمان اليوناني بإنجاز دليل لأحسن الممارسات في مجال حماية بحر الأبيض المتوسط من التلوث، مع وجوب إدراج إشكالية التلوث في المتوسط في السياسات العمومية، وضرورة تعبئة البرلمانيين وفعاليات المجتمع المدني والإعلام في تنزيل المقاربة المعتمدة في الموضوع...

وذكر بالإصلاحات العميقة في ميدان البيئة والمتمثلة أساسا في إقرار قانون جديد للماء يؤسس للتدبير المندمج واللامركزي التشاركي



دعوة إلى ضرورة مكافحة الملوثات البحرية (أرشيف)